المنطقة الانتخابية	اسم الناثب
الرابعة عشر (الحليل)	السيد سعيد العزة
	للسيد عبد الخالق يغمور
	السيد احمد مجمود حجه
	الدكتور حافظ عهد النبسي
الخامسة عشر (تابلس)	السيد عبد القادر الصالح
	السيد حكمت المصري
	السيد وليد الشكعة
	السيد فاثق العنبتاوي
السادسة عشر (چنین)	السيد نعيم عيد الهادي
	السيد نجيب الاحمد
السابعة عشر (طولكرم)	السيد حافظ الحمدالله
	الشيخ احمد الداعور
الثامنة عشر (رامالله).	السيد عبدالله الريماوي
	السيدكمال ناصر
	all all B

عمان : الاربعاء 19 ربيع الاول سنة ١٣٧٦ الموافق ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٥٦ 1 pr. 1 . 1

قانونرقم (٣٣) لسنة ١٩٥٦ : قانون معدل للقانون الموقت بفصل الشرطة والدرك عن الجيشالعربي ٢٢٠٣ ــ ٢٢٠٤

الاردني لسنة ١٩٥٦ قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٦ : قانون بتفويض سلطة منح رتبة ملازم ثان موقتة لضباط الحرس

الوطني الى رئيس اركان حرب الجيش العربي الاردني

1114-44.0

قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٦ : قانون الدفاع المدني



هقتضي الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/١٠/١٨

نصادق _ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور _ على القانون الموقت الاتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقمت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : ــ

قانون رقم (۳۳) اسنة ۱۹۵۲

قانون معدل للقانون الموقت

بنصل الشرطة والدوك عن الجيش العربي الاردني لسنة ١٩٥٣

المادة ١ ... يسمى هذا القانون (قانون معدل للقانون الموقت بفصل الشرطــة والدرك عن الجيش العربي الاردني رقم٢٧ لسنة ١٩٥٦) المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصلي ويقرأ معه كقانون وا-عد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصلي :

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية الى آخرها : ــ

تعنى عيارة (شؤون الامن العام) جميع الامور المتعلقة بالمسائل التالية : ــ

١ _ الاشراف على البدو

۲ _ محاكم العشائر

٣ ــ النقل على الطرق

٤ ــ الاسلحة النارية والمفرقعات.

منع الاتجار مع اسرائیل

٦ _ السجون

۷ _ المسكرات

٨ _ الحرف والصناعات

4 _ الدفاع المدني

• 1 _ لجان العطاءات فيها يتعلق بلوازم قوة الامن العام :

المادة ٣ _ تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي باضافة كلمة (وشؤون) بعد كلمة (بقوة) التي وردت فيها -

المادة ٤ _ تضاف الى القانون الاصلى المادة الجديدة التالية بعد المادة (٧) مباشرة :--

(٨ _ ١ _ يمارس وزير الداخلية فيها يتعلق بقوة الامن العام واية دائرة من الدوائر التابعة لها واي شأن من شؤون الامن العـــام جميع الصلاحيات التي كان يمارسها وزير الــــــــــــاع محتضى القواتين والانظمة والاوامر المعمول بها عند صدور هذا القانون :

٢ ــ لوزير الداخلية ان يفوض اية لجنة عطاءات مركزية او فرعية بشراء او استيراد لو اصلاح ﴿ او صنع الاسلحة والتجهيزات والسيارات وقيلمها واية ادوات اخرى مها كان نوعها من

الاسو اق المحلية او من الجيش العربي إو من خار ج المملكة الاردنية الهاشمية حسب مقتضي الحال: المادة ٥ _ يعاد ترقيم المواد ٨و٩و١٠ من القانون الاصلي بحيث تصبح ٩و١٠و١١. 1407/1.//4

الحنين بن لحلال

رئيس الوزراء وزير الداخلية والدفاع وزير المالية والزراعة وزير الصحة والشؤون الاجتماعية ابراهيم جاشم عمر مظو بشاره غصيب حميل النو تو نجي

وزير الاقتصاد الوطني والتربية والتعليم وزير الانشاء والتعمير ووكيل وزير الخارجية والعدلية والمواضلات سعيد علاء الدين (:::)

انور النشاشبيسي

وزير الاشغال العامة

ى دافسىن لىنىل مى ولۇنىد لىلادەنىدالانىمىة

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة (٩٤) من الدستور ويناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨/١٠٠/١٩٥٦

نصادق ـــ بمقتضى المادة ٣١.من اللستور على القانون المؤقت الاتي ونامر باصداره ووضعه جوضـــع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عررضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون رقم (۳۴) لسنة ١٩٥٦

قانون موقت

بتغويض سلطة منح رتبة ملازم ثان مؤقتة الضباط الحوس الوطني الى رئيس اركان حوب الجيش العربي الاردني صادر بمقتضي المادة (٣٧ ــ ١) من الدستور

المادة ١ _ يسمى هذا القانون (قانون موقت بتقويض سلطة منح رتبة ملازم ثان موقتة لضباط الحرس الوطني الى رئيس اركان حَرَبُ الجِيشِ المِربِي الاردني لسنة ١٩٥٦).ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ لرئيس اركان حرب الجيش العربي الاردني ان بمنح رتبة ملازم ثان موقنة لاي ضابط من ضباط الحرس الوطني تقديرا لخدمة بارزة يقدمها

المادة " _ رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيد الحكام هذا الفانون .

الحبين بن طلال

رئيس الوزراء

ابراهيم هاشم وزير الاقتصاد الوطني والتربية والتعليم ووكيل وزير الخارجية والعدلية سعيد علاء الدين

وزير الانشاء والتعمير والمواصلات

معنان داود

انور النشاشيبي

وزير الاشغال العامة

والشؤون الاجتماعية

حميل التوتونجي

نى دىھىين للىكى كى دى لائىكة للادەيتة لھىتى

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) إمن الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠/١٠/٢٠

نصادق ـــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون الموقت الاتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

> قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٦ قانون الدناع المدني المؤقت

المادة ١ ـــ يسمى هذا القانون (قانون الدفاع المدثي الموقت لسنة ١٩٥٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ ــ يقصد من الدفاع المدني اتخاذ الاجراءات الضرورية لوقاية المدنيين واملاكهم ويــــلل المساعدات الممتضررين من جراء اعمال العدو وتامين سلامة المواصلات والمخــابرات ـــ وتحقيق انتظـــام العمل واطراده في المرافق العامة وصيانة التحف الفنية والاثرية الوطنية وحماية المباني والمنشآت والمؤسسات والمشروعات ذات المنفعة العامه او الصفة القومية من اخطار اعمال العدو تعنى عبارة (الوزير) في هذا القانون (وزير الداخلية) او من ينيبه عنه خطيا .

المادة ٣ ــ تخدث دائرة للدفاع المدني تربط بوزارة الداخلية نتولى :

تشمل كلمة (قرار) الامر او التعليبات

إ__ جميع اعمال الدفاع المدني بما في ذلك اعداد المشروعات الخاصـة بهذه الاعمال وادارة مــا
يازمها من ادوات ومهـات ودراسة احدث وسائل الدفاع المدنى ونشرها بين الجمهور وتقديم
التراصي اللازمة للتعويض عن الاضرار التي تسببها اعمال العدو

ب سائفاذ الاجراءات الضرورية لمواجهة الكوارث العامة في الحالات التي يقروها رئيس الوزراء ولها في سبيل ذلك ان تطلب مباشرة من اية وزارة تقديم ما يلزم من اشخاص ومهمات وادوات وان تستخدم فرق الدفاع المدني

المادة ٤ ــ أ ــ تقوم دائرة الدفاع المدني دون اجحاف بالصلاحيات المبينة في هذا القانون بالاعمال التالية : ــ

١ ــ تنظيم وسائل الانذار بالغارات الجوية

٢ ــ تنظيم تبادل المعاونة بين المدن والقرى في اعمال الدفاع المدني وانشاء الكتائب المدني
 ١ السريمة لنجدة المناطق المنكوبة على المدن السريمة المجدة المناطق المنكوبة على المدني

٣ _ تنظيم عمليات الكشف على القنابل التي لم تنفجر ورفعها

٤ __ تقييد الاضاءة واطفاء الانوار منعا للاضرار التي قد تحدث من الغارات الجوية

م _ تعتزين للواء المشتعلة والمهمات والادوات والادوية والمطهرات اللازمة لاحمال الدياح المدني

٣ _ لكرين فرق الكشف عن الاشعاعات اللوية والغازات السامة والجراثيم

٧ ... اقامة الخنادق والملاجيء العامة وثهيئة الملاجيء الخاصة بالمباني والمنشآت

٨ ــ تعايم المدنيين طرق الدفاع المدني وتدريبهم عليها هختلف الوسائل

ب ... يتالف جهاز الدفاع المدني من الاقسام التالية :

١ ــ قسم الرئاسة ويشمل الادارة

٢ ـــ ةسم مكافحة الحريق ويشمل تكوين فرق مراقبي الحرائق لمسكافحة القنابل الحاركة
 و الحرائق البسيط...ة

٣ ــ قسم الانقاذ ويشمل تكوين وتدريب فرق لانقاذ الاشخاص والاموال

قسم الاسعافات الاولية ويشمل تهيئة المستشفيات المختافة وغيرها من الاماكن التي تصليح
 لا يواء المصابين من الغارات الجوية واعمال العدو الاخرى وانشاء مراكز للاسعاف والتطهير
 و اعداد وحدات الاسعاف والنظهير انقل المصابين الى هذه المراكز والمستشفيات :

قسم مراقب ي الغارات الجوية وتشمل واجبائه ارشاد الجمهور ومساعدته :

٢ _ قدم الشؤون الاجتماعية وتشمل واجباته اعداد خطط اخلاء بعض النساطق والاحباء من
 سكانها وايواثهم واغاثة المنكوبين :

٧ .. قسم الشرطة الخاص وتشمل واجباته مساعدة قوات الامن الداخلي :

٨ ... قسم ازالة الانقاض من الشوارع والممرات العامة :

٩ ... قسم المواصلات وتشمل واجباله تأمين المواصلات داخل المدن وخارجها :

١٠ _ وأي قسم آخر يقرره الوزير ·

ه - ١ - يشكل مجلس أعلى للدفاع المدني من وزير الداخلية رئيسا وعضوية مدير الامن العام وسكرتير عام رئاسة الوزراء ووكلاء وزارات الداخلية ، الاشغال العسامة ، المراصلات (البرق والبريد) ، الشؤون الاجتاعية ، الصحة ، المالية ، الاقتصاد ، التربية والتعليم، وممثل عن رئاسة الاركان ومدير الدفاع المدني العام ، ويدعي حذا المجلس الى الانعقاد كلما رأى الوزير ضرورة لللك لوضع السياسة العامة للدفاع المدني وابداء الراي فيا يعرض عليه من المشروعات الخاصة بذلك .

٢ _ يكتمل النصاب القانوني لمحلس الدفاع المدني الاعلى في الاوقات العادية باجتماع خسة اعضاء من فسنتهم الوزير او من يتيه ، اما في حالة الطوارى و عندما يتعدر الاجتماع فيمثير النصاب القانوني .
 ٢ _ يكتمل الذا خضرة الوزير او من يتيه وعضوان .

- " .. يعتبر مدير الامن العام في حالة غياب الوزير نائبا عنه ويمارس جميع صلاحيانة ما لم يكن الوزير قد اناب عنه خطيا عضوا آخر ،

 قد اناب عنه خطيا عضوا آخر ،
- عوز المجلس ان يقرر ضم من يرى ضرورة الاستعانة بهم من الخبراء دون ان يكون لحم صوت معدود في القرارات التي يصدرها :
- اذا وجد في الوزارة الواحدة اكثر من وكال عين الوزير المختص احد الوكلاء لعضوية المجلس .
- ٦ ـــ لمدير الدفاع المدني العام ان يتصل في سبيل قيامه بواجباته مع جميع السلطات المدنية او العسكرية مباشرة وان يتخذ عند الضرورة ما يراه من الاجراءات المستعجلة دون الرجوع الى الوزير او المجلس الاعلى للدفاع المدني :
- المادة ٣ ... يتولى ادارة المديرية العامة للدفاع المدني مدير عام سؤول امام وزير المداخلية عن وده سع اعمال الدفاع
 المدني من التواحي الفنية والادارية والمالية ويشرف مباشرة ضمن حدود القوانين والانظمة على تنفيذ
 وهميم اوامر وقرارات وتعليات الوزير ومجلس الدفاع المدني الاعلى ويشرف على سير العمل في جميم
 انحاء المملكة ، وله ان يتصل في سبيل قيامه بو اجباته مع جميع السلطات المدنية والعسكرية مباشرة .
- المادة ٧ للوزير ان يصدر ما يراه من الاوامر بصدد الاجراءات التي يجب ان تتخذها لجان الدفاع المدني والبلديات والهيئات الشعبية كل ضمن دائرة اختصاصها وفي الاماكن التي لبس فيها مجالس بلدية او قروية تنفذ تلك الاوامر من قبل السلطات الحكومية ذات الاختصاص او تحت اشرافها .
- المادة ٨ ــ الوزير ان يصدر ما يراه مناسبا •ن الاوامر بصدد التدابير التي بجب ان يقوم بها اصحاب المعاهد للعدة للتعليم والرياضة البدنية ولاجهاع الجمعيات والمستشفيات ودور السينا والملاهي والمحال العامة للتجارة والصناعة التي تحتاج بالنظر الى طبيعة العمل فيها او وجه استعالها الى وقاية خاصة .
- المادة ٩ ـــ تضع المجالس|لبلدية والمجالس|القرويةوالمؤسسات الاخرى بالتعاون معلجان الدفاع المدني ذات الاختصاص وعلى ضوء توصيات مدير الدفاع المدني العام مشروعات بالاجراءات والندابير المشار اليها في المادتين العام والوزير ان يدخل عليها ما يراه من تعديل لتصبع ومدها نافلة المفعول :
- المادة ١٠ _ مع مراعاة احكام المادتين ١٠ و١١ تتحمل الحكومة نفقات الاجراءات والتدابير اللازمة لاعمال الدفاع المدفي.

- ثلاثة بالمئة من قيمة البناء او العقار (وتقدر هذة القيمة باعتبارها عشرة امثال الاجرة السنوية التي تتخذ اساسا لضريبة الابنية الاراضي) وفي المناطق التي لم تفرض فيها هذه الضريبة تعتبر عشرة امثال الاجرة السنوية: المقررة بين المالك والمستأجر
- المادة ١٣ ــ اذا لم يقم اصحاب الابنية والعقارات او مشغلوها بتنفيذ الاعمال التي فرضت عليهم بالاوامر المساو اليها في المادة السابقة تنفذ على نفقتهم من قبل الحكومة يطلب من الوزير وتحصل النفقات بالطرق التي تحصل فيها الاموال الاميرية .
- المادة 18 سيجرز ان يشترط في رخص البناء التي تصدر بموجب اي قانون او نظام يتعلق بتظم المدن والمهاني قيام المرخص له بمقتضيات الدفاع المدني واعداد اماكن خاصة تصاح لان تكون عند الحاجة ملاجيء عامة . وتتحمل الدولة نفقات اعداد هذه الملاجي وتعوض مالك البناء عما يصيب بنايته من نقص في قيمتها بسبب تنفيذ ما تقدم وعلى اصحاب ومشغلي هذه المهاني ان يخلوا الاماكن المعدة لتصبح ملاجيء عامة بمجرد النبيه عليهم من السلطات المختصة . وفي حالة اخلاء هذه الامكة يدفع اصحابها تعويضا عادلا للمستأجر على اساس الايجار السنوي ما لم يثبت المؤجر بان المستأجر كان عند دقسد الايجار على علم تام بانه عرضة لاخلاء الماجور بناه على امر من سلطات الدفاع المدني لامسور تنعلق بالامن ووقاية الاملين واموالهم .
- المادة 10 ــ يصدر مجلس الدفاع الاعلى تعليبات بالشروط والمراصفات بانشاء الملاجىء العامة وغيرها من اعمال الدة ع المدنى المنصوص عليها في المادة السابقة وتنضمن الرخصة التي تصدر من قبل السلطات المسؤولة بيانا بتلك المدروط والمواصفات .
- المادة 17 ـ تتعلق المواد (١٥-١) بالمباني والمعاهد والمنشئات والمقارات ذات الصبغة العامة شل دور الملاهي والمصاغ والمعاهد العامية والمستشفيات وغيرها و ولهاس الدفاع المدني الاعلى ان يضع الشروط الكفيلة بتامسين وسائل الوقاية (ملاجيء خاصة) لمنازل السكن على اساس مساحة كل منزل وعسدد شغايه وعلى السلطات المسؤولة عن تنفيل اي قانون او نظام يتعلق بتنظيم المباني ان تبين آلك الشروط في الرخصة التي تصدرها ، واذا لم يقم صاحب البناء بتنفيذ تلك الشروط نقرم السلطات الملكزرة بتنفيذ على نفقته بطلب من الوزير وتحصل النفقات منه بالطرق التي تحصل بواسطها الاموال الامبرية ويتحمل مشغار منازل المكن الفائمة حاليا نفقات المارل الحاصة على الاساسين المذكورين وي حالة المتحرم تقوم ساطة الدفاع المدني بالتنفيذ على نفقة الساكن وتحصل منه النفقات بالصورة المستي
- المنطق الدرير ان يصدر اوامر بالاستبلاء على العقارات والابنية اللازمة الملاجيء العامة والمستشفيات المنطق الدري المنطق المستشفيات على المنطق ال

تحصل بها الاموال الأميرية :



Spinion 1

المادة ٢٣ ـ بجوز الوزير في ظروف استثنائية ان يتخذ الاجراءات الاضافية التالية من أجل مصلحة الدفاع المدني : ...

ا _ وضع اليـــد على جميع وسائل النقل وادوانهـــا وقطع خيارها وجميع لوازمها وتقييد بيعها
و تنقلاتها وتنقلات سائقيها

ب _ وضع اليد على المواد المشتملة على اختلاف الواعها وتقييد التصرف بها وكيفية تحرينها .

- رد _ تكليف اي شخص من ذوي المقدرة لم يطلب المخدمة العسكرية ان يساهم في خدُّمسات الدفاع المدني واذا كان ذلك الشخص من ذوي المهن الحرة عليه ايضا ان يضع الادوات التي يعمل بها تحت تصرف سلطات الدفاع المدني .
 - د _ انتداب اي موظف حكومي للقيام بخدمة تتعلق بالدفاع المدنى للمدة الضرورية .
- ه ... تكليف اية وزارة او دائرة حكومية اخرى او بلدية او اية مؤسسة اهلية انتداب ... احد موظفيها المسؤولين ليعمل كضابط ارتباط بين دائرته وسلطات الدفاع المدنى بغية تنسيق العمل بالسرحة المكنة المسؤولين ليعمل كضابط ارتباط بين دائرته وسلطات الدفاع المدنى بغية تنسيق العمل بالمولين عن أدارة
- و ... وضع اليد على مصادر المياه والكهرباء وادواتها وجميع لوازمها وتكليف المسؤولين عن ادارة تناف المصادر والمرظفين فيها بادارتها بصورة فعالة
- ز وضع اليد على المواد الغذائية وجميع المراد الاخرى على اختلاف انواعها التي يعتبرها ضرورة لاستقرار المعيشسة وتيسير الحياة العاديسة للاهاين والقوات المسلحة وتقييد التصرف بتلك المواد وكيفية تخزينهسا .
 - ح _ اصدار آیة قرآرات آخری تملیها مصلحة الدفاع المدني
- المادة ٢٤ للوزير أن يؤلف لجانا من ذوي الحبرة للنظر في طلبات التمويض الناجمة عن الاجراءات المبيئة في هذا القاندن تعرض قراراتها عليه ولا تصبح نهائية الا بعد المصادقة عليها
- المادة ٢٥ ـ بالاضافة الى موازنة الدفاع المدنى السنوية على الرزارات والدوائر وجميع المؤسسات الاخرى ذات العلاقة المنزه عنها في المواد (٧ ـ ١٢) ان ترصد بالتشاور مع صلطات المدفاع المدني في موازناتها السنوية الاعتهادات اللازمة القيام بالمشاريع الموكرلة اليها من قبل مجلس الدفاع المدني الاعلى . ويجرز الوزارات والمؤسسات ذات الاختصاص تامين المبالغ المطلوبة لهذا الفرض، موازناتها بطريق المنافلة ، وفي حالة الطوارىء وعدم توفر المخصصات في ميزانية الدفاع المدني تعطى الالوية في نفقات مختلف الوزارات والموارىء وعدم توفر المخصصات في ميزانية الدفاع المدني تعطى الالوية في نفقات مختلف الوزارات والموارى المناع المدني :
- المادة ٢٦ أ يعتبر الراد الدفاع المدني من موظفين موقتين ومتطوعين موظفي حكومة الناء التدريب وخيلال المعديات وليما للذلك تستري عليهم انظمة الموظفين من شبث الملاج والتعويفي عالم اثنا يهد

يصيبه من اضرار بالطريقة المبينة في المادة (٢٤) .

المادة ١٨ ــ الوزير أن ينشىء فرقا من المدنيين ذكورا وأناثا من موظفي الحكومة وخلافهم للندرب على أعمالى الدفاع المدني في أوقات فراغهم بقصد الاشتراك في أعمدال الدفاع المدني ومواجهة الكوارث العامة المنصوص عنها في هذا القانون :

المادة ٢٠. عند صدور قرار رئيس الوزراء بوجود كارثة عامة بمقتضى الفقرة (ب) من المادة الثالثة من همدا القانون مجوز للوزير ان :....

إ بصدر أنظمة بتنفيذ خطة الدفاع المدني وان يعين في تلك الانظمة العذريات التي توقسع على من في الفها بشرط ان لا تزيد المقوية عن الحبس لمدة ثلاث سنوات وغراسة لا تتجاوز خمساية دينار او احدى هاتين العقوبتين . وايفاء لهذا القصد مجوز للوزير ان بشكل بالتشاور مع وزيرى العدلية والدفاع هما كم خاصة عسكرية او مدنية بغية مجا كمة المخالفين بالسرعة الممكنة على ان تجري محاكمة المخالف في جميع الاحوال موقوفا جتى صاور الحكم .

ب. يحظر على المرظفين العمومين والاطباء والصيادلة والممرضين والممرضات والمشتغلين في مرافق أو مؤسسات ذات منفعة عامة والمشتغلين بصناعة أو تجارة فى المواد الغذائية وعمال النقل أن يهجروا الجهات التي يؤدون فيها أعمالهم دون أذن كنابي من دائرة الدفاع المدني .

والوزير ان محظر المجرة على اية فئة أخرى تكون اعالما ضرورية لاستقرار المعشة ولتيسير الحيساة العسادية

المادة ٧١ـ تنسق العلاقة بين سلطات السدفاع المدني وبين القوات المساحسة بامر يصدره الوزير بالتشاور مع وذير الدفاع يتضمن ما يلي :ـــ

إ ... واجب القوات المسلحة ازاء الدفاع المدني في الاحوال العادية .

ب ـ كيفية تقديم معونة القوات المسلحة اسلطات الدفاع المدني وذلك في حسالات الضرورة القصوى والحالات الاستثنائية والخطيرة العاجلة مع تحديد الاعال التي تناط بالقوات المسلحة في هذه الحالات:

بيد المن المعاون بين السلطات المسكرية والمدنية عسد أيها الادارة وسلطات الامن والدفاع المدني في السلم والحرب :

المادة ٢٧ ـ يكون الموظفين الذين يتنديهم الوزير من موظفي وزارة الدانجاية وغيرها صفة وجال الابن في تنفيذ اسكام مذا القائرن والانظمة والإوامر العباجرة، يمتيهما ويهكونه فيهندق المبعول في اي والت اي مكان

..... باضرار جسانية او عقلية كنتيجة مباشرة لاعالم المتعلقة والنبرة عي الما من حيث نظامهم الداخلي فاتهم بخضعون الفوانين والانظمة التي يخصع لها المراد قرة الامن العام :

المادة ٢٧ ... مع مراعاة احكام المادة (٣٥) تبقى تشكيلات لجان الدفاع المدني في المدن والاقضية والنواحي كما نص عليها امر الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥٤ وتعتبر تلك المجان منظات ودوائر دفــاع مدني تمارس صلاحيــاتها تحت اشراف الوزير ومدير الدفــاع المدني الهام: وتقع عليهامسؤ ولية تنفيذ نصوص امري الدفاع المنوه عنهما و نصوص هذا القانون واي قرار او نظم او تعايات تصدر بموجيه . وتبعا لمذلك يترتب على ممثلي الوزارات والسلطات العسكرية وسلطات الامن العسام والبلديات والهيدات الاهلية النعاون الوثيق مع جميع سلطات الدفاع المدني .

وبالاضافة الى ذاك يشكل المحافظون والمتصرفون في الويتهم لجان دفاع مدني في كل قرية بطريقة تضمن تمثيل مختلف الحيائل والدشائر والعائلات بغية تأمين اكبر قسط ممكن من التعاون بسين الاهلين والسلطات الحكومية على ان تسكرن تلك اللجان العشائرية او القروية مرتبطة بالمحافظ او المتصرف او القائمةام او مدير الناحيه الختص .

المادة ٢٨ تعتبر جميع القرارات والاجراءات التي اتخذتها لجنة الدفاع المدني العام ولجان السدفاع المدني الاخرى المادة ١٩٥٥ كلما عدل يامر الدفاع رقم (١) لمسنة ١٩٥٥ كلما عدل المسنوس خليم المسنة ١٩٥٥ كلما عدل المسنوس خليم ال

المادة ٢٩ ــ تخضع جمسع قرق الاطفائية الحكومية والبلدية والاهلية في المملكة لاشراف الوزير ويشمل هذا الاشراف افراد الاطفائية وسياراتها ومعدائها وكافة لوازم مكافحة الحريق

المادة ٣٠ عندما ينشأ أي خلاف حول تنفيذ اية اجراءات بموجب نصوص هذا القسانون أو أي نظام أو أمر أو تعليات تصدر بموجبه يشكل وزير الداخلية لجنة من الخبراء النظر في موضوع الخلاف وبعد التصديق الما تقرير النجنة بصبح القرار نهائيا ء

الماذة ٣١- أ - يجوز للرزير في حالات خاصة ان يكتفي بتباية أي أمر أو تعايات بصدرها هو أو من ينبيه أو مجلس الدفاع المدني الاعلى أو مدير الدفاع المدني العام أو أية لجنة دفاع مدني بالطرق الادارية دون تشرها في الجريدة الرسمية حيث يصبح التبليخ بهذا الوجه ساري المفعول كانسة نشر في الجريدة الرسمية بشرط ان توقع تلك القرارات والتعليات من المرجع المختص :

ب ـ ترسل نسخة من كل أمر دفاع الى ديوان رئاسة الوزراء للاطلاع والحفظ في الضيارة خاصة على أن تنشر جميع هذه الاوامر والتعليات في الجريدة الرسمية متى أمكن ذلك :

الماعة ٢٠ هـ الرزير أن يعلى أو يافي أغيار إر التحالي أية الماد من باداد البقاع لمادي و

المادة ٣٣- لحبلس الدفاع المدني الأعلى في حالة الطوارىء أن يوعز يشراء المواد والأدوات بطريق المناقصة مها يلغث تيمتها دون ما حاجة الى التقيد بانظمة اللوازم أو المالية :

المادة ٣٤-كل ، مقالفة لاحكام هذا القانون ولاي نظام أو أمر أو تعليبات تصدر بموجهه يعاقب مرتكبها يغرامة لا تزيد على خساية دينار او بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات او بكلتا هاتين العقوبتين :

المادة ص٣٠ تلقى المادة (٢) من أمر الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٥٤ :

المادة ٣٦- رئيس الوزواء والوزواء كل فيها مخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا الفاتون .

-1907/1-/71

الحبين بن طلال

وزير الصحة بزير المسالية والزراعة وزير الداخلية والدفاع رئيس الوزراء
والشؤون الاجهاعية
عيل التوتونجي بشاره غصيب عمر مطر ايراهيم هاشم
عيل التوتونجي وزير الانشاء والتعمير وزير الاقتصاد الوطني والتربية والتعليم
وزير الاشغال العامة والواصلات ووكيل وزير الخارجية والعدلية
انور النشاشيبي عيمان داود معيد علاء الدين



